جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية

د/العثماني مصطفى – المركز الجامعي بتيبازة.

الملخص:

تسعى مختلف المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الموسومة من طرف ملاكها من خلال مختلف الأنشطة التي تقوم بها، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا إذ كان للمؤسسة الاقتصادية أدوات تجعلها تحقق أداء متميز يتماشى وطموح الملاك، حيث يعتبر نظام المحاسبي الفعال إحدى أهم الأدوات الهامة والفعالة التي تنتج المعلومات المالية والمحاسبية ذات جودة عالية، تستطيع المؤسسة استخدامها في العمليات التسييرية الذي يضمن لها اتخاذ قرارات تسييرية رشيدة يمكن على أساسها رسم إستراتيجية وسياسة مالية تستجيب لمتطلبات أهداف المؤسسة ، واتخاذ قرارات مالية فعالة، والقيام بتقييم وتقويم مالي يمكن على أساسه اكتشاف وتصحيح الانحرافات، وتطبيق مبادئ الحوكمة، يمكن على ضوء كل هذا زيادة ربحية السهم الذي يضمن لها أسحن تنافسية وزيادة قيمتها السوقية الذي يجعلها تسمر في نشاطها والرفع من ثروة الملاك.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، نظام المعلومات المحاسبية، الحوكمة

المنارة للاستشارات

تمهيد:

إن بلوغ مجموعة من الأهداف والغايات التي تسعى المؤسسات الاقتصادية الوصول إليها يقتضي وضع الخطط والسياسات والبرامج الكفيلة برسم الطريق الواضح والدقيق أمام المؤسسة في كيفية إدارة مواردها بطريقة رشيدة ومتابعة نتائج أعمالها، من خلال معلومات تمتاز بجودة عالية تساعد نظام الرقابة في كشف حجم الأعمال المنجزة ونسب تنفيذها والصعوبات والمشاكل التي تواجهها وكشف الانحرافات التي حدثت والسبل اللازمة لمعالجتها، هذا ما يساعد على السير بالمؤسسة الاقتصادية نحو مستوى إنتاجي أفضل في المستقبل و تحقيق أكبر عائد وأحسن أداء يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة المنشود.

اعتمادا على هذا الطرح، وضمن إطار الهدف العام للدراسة وإلماماً بجوانب الموضوع، ارتأينا صياغة إشكالية بحثنا كما يلي:

"ما مدى مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية ؟"

وللإلمام بجوانب الموضوع ومحاولة لمناقشة وتقييم موضوع جودة المعلومات المحاسبي كآلية لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية ، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى العناصر التالية:

أولا: الإطار العام لجودة المعلومات المحاسبي.

ثانيا: دور جودة المعلومة المعلومة المحاسبية في تقييم وتقويم المؤسسة .

ثالثا: أهمية جودة المعلومة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

رابعا: قيمة جودة المعلومة في رسم السياسة المالية للمؤسسة.

أولا :الإطار العام لجودة المعلومات المحاسبية: سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى:

أ- تعريف المعلومة المحاسبية: هي مختلف البيانات المحاسبية والمالية المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي وتعتبر مصدر من المصادر الموجودة داخل المؤسسة، وتعكس نشاطاتها بما تتضمنه من تقارير مالية مختلفة، وقوائم مالية وحسابات ختامية، وهي

المنارة للاستشارات

تفصيلية وتبرز النتائج الإجمالية [1]. و حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لابد أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص أهمها: [2]

1- **الملائمة:** توصف الملائمة بأنها الخاصية الأساسية الأولى للمعلومات المحاسبية، و لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة يتعين أن تكون ملائمة للغرض الذي أعدت من أجله، والملائمة متطلب أساسي للمعلومات للاستفادة منها في تقويم السياسات الإدارية ووضع الخطط و الرقابة عليها، والمساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة. وتعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة وذات أهمية إذا كان الإفصاح عنها أو عدمه له تأثير في قرار مستخدمي هذه المعلومات، وقد وصفت مجمع المحاسبين الأمريكيين معيار الملائمة أنه المعيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية، فالمعلومات تكون ملائمة إذا كانت تلبي احتياجات المستخدمين من خلال القدرة على التنبؤ و التغذية العكسية و التوقيت المناسب.

2- **إمكانية الاعتماد عليها (الموثوقية):** توصف إمكانية الاعتماد بأنها الخاصية الأساسية الثانية للمعلومات المحاسبية ولكي تكتسب المعلومة هذه الخاصية لابد أن يتوافر فيها ثلاثة عناصر هي:

- **الموضوعية:** عدم التحيز أي الحياد في إعداد وعرض المعلومة والمقصود بالموضوعية هنا الموضوعية النسبية وليس الموضوعية المطلقة.
- **إمكانية التحقق من المعلومة:** بحيث يمكن التحقق منها وإقامة الدليل على صحتها، و وجود الوثائق الثبوتية.
- **العرض السليم للمعلومة:** يجب أن تعبر المعلومة تعبيرا صادقا عما تعبر عنه، أي أن تحتوي المعلومات المحاسبية على درجة من إمكانية التحقق منها أو موضوعية ومستندة إلى أدلة إثبات كافية، و أن تكون خالية من التحيز الذي قد يكون ناتجاً عن استخدام أساليب غير ملائمة في الحصول على المعلومات المحاسبية، أو أن تكون مهيأة وفقاً لما يرغبه متخذ القرار في المؤسسة.

ب-تعريف جودة المعلومات المحاسبية: تعددت واختلفت التعاريف الخاصة بجودة المعلومات المحاسبية ومن أهمها:

المنارة للاستشارات

1- يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسات أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة. (3)

2- كما تشير أدبيات الجودة إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام ويؤكد هذا المفهوم على أهمية أخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات في معنى جودتها باعتبار أن المستخدم النهائي هو الفيصل في الحكم على مدى جودتها، فالمعلومات عالية الجودة هي التي تتناسب وحاجة مستخدميها ،وعليه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية(4).

ت-أبعاد جودة المعلومات المحاسبية: هناك أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المحاسبية وهذه الأبعاد تتمثل في ما يلي: (5)

1- **التحديد** :أي أن تكون المعلومة محددة بدقة.

2- **شمولية المعلومة** :يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها.

3- **السرعة** :إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة.

4- **الملائمة** :إن ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.

5- **التوافق في التصوير أو التمثيل** :يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.

6- **التأكد** :يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.

ث- طرق قياس جودة المعلومات المحاسبية نحن نعلم أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية، وذلك تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية، إلا انه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية تتمثل أهمها في ما يلي: (6)

1- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات المحاسبية، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات المحاسبية كلما زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

المنارة للاستشارات

2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ أحد الصور الآتية:

القرار متخذ متطلبات مع المعلومات شكل تطابق كلما تعني :**الشكلية – المنفعة** عالية. المعلومات هذه قيمة كانت كلما

الملائم. الوقت في المعلومة المحاسبية توفر وتعني :**الزمنية – المنفعة** بسهولة. عليها الحصول أمكن كلما المعلومات قيمة ارتفاع وتعني :**المكانية – المنفعة** تنفيذ نتائج تقييم على المعلومات قدرة وتعني :**و التصحيحية – المنفعة التقييمية** .النتائج هذه تصحيح انحرافات على قدرتها وكذلك القرارات

1- **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق الشركات لأهدافها من خلال موارد محددة

2- **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالتنبؤ انه الوسيلة التي يمكن بها استعمال الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

3- **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف الشركات بأقل استخدام ممكن للمورد، وتطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف.

ج- معايير جودة المعلومات المحاسبية:إن جودة المعلومات المحاسبية تكمن في خلوها من الأخطاء أو تحريف، وتتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفر المعايير التالية[7]

1- **المعايير القانونية** :تسعى العديد من الشركات في العديد من الدول لتطوير معايير جودة المعلومة المحاسبية وتحقيق الالتزام بها، من خلال وضع تشريعات وقوانين واضحة و منظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أداءها.

2- **المعايير الرقابية** : ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه احد مكونات العلمية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على

المنارة للاستشارات

وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية و الإدارية في تنظيم المعالجة وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها إجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري و مدى الالتزام بالقواعد و القوانين المطبقة

3- **المعايير المهنية** : تهتم الهيئات و المجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة و المراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، ا ولتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4- **المعايير الفنية** :إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية و يزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية

ثانيا: دور جودة المعلومة المعلومة المحاسبية في تقييم وتقويم المؤسسة: تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية والمتمثلة في القوائم المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي أهم الأدوات التي تستعملها المؤسسة في تقييم وتقويم أدائها من خلال إخضاعها لمختلف المؤشرات المالية حيث يزداد أهمية وفعالية التقييم والتقويم في اكتشاف الأخطاء كلما كانت المعلومات المالية والمحاسبية ذات جودة عالية وللتوضيح أكثر سنتناول ما يلي:

أ- **تعريف تقييم الأداء المالي:** هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي من أهمها:

1- يقصد بتقييم الأداء المالي تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة من أجل الاستجابة لمتطلبات التي يحتاجها أطرافها المختلفة لإشباع رغباتهم، أي يعني بتقييم الأداء المالي في المؤسسة قياس النتائج المحققة والمنتظرة في ضوء معايير محددة سابقا، باستخدام وسائل وطرق للقياس لتحديد ما يمكن قياسه وهذا لما تكنسيه من أهمية بالغة للإدارة من خلال[8]:

المنارة للاستشارات

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

2- هو الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال واستخدامها بشكل فعال من أجل تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة وهي[9]:

- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول اللازمة للمؤسسة وذلك بإقرار حجم ونوع الاستثمار في الأصول، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال ومكوناته
- اختيار أقل المصادر لتمويل الأصول وهذا فيما يخص القرارات المتعلقة بمصادر التمويل قصيرة وطويلة المدى.

ب- خصائص المؤشرات المالية: يعد استخدام المؤشرات المالية من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوعا واستخداما في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، لما تتوفر عليه من معلومات مالية ومحاسبية تمثل محصلة النشاطات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، لذلك نجد المؤشرات المالية تتميز بعدة خصائص أو سمات تجعلها قادرة وبدرجة عالية وكفئة على تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، ومن أهم هذه الخصائص[10]:

1- أن تبين المؤشرات المالية كفاءة المؤسسة الاقتصادية في استخدام الأموال المتاحة، وترشيد النفقات وتنظيم الإيرادات، وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح المؤسسة الاقتصادية في انجاز الأهداف المخططة.

2- يجب أن تمكن المؤشرات المالية المؤسسات الاقتصادية من التحقق من سلامة مركزها المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاية استغلالها لتلك الأموال بما يعود على المؤسسة بعائد وفير يشجع على استثمار الأموال المتاحة في النشاطات التي تزاولها.

3- تحقق المؤشرات المالية المتابعة للأهداف الموضوعة للمؤسسة الاقتصادية عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتحصل عليها من المؤشرات مع التقديرات الموضوعة

المنارة للاستشارات

بوصفها أهدافا، وحصر الانحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، والعمل على عدم الوقوع فيها مستقبلا.

4- تسمح المؤشرات المالية بقياس معدل العائد على رأس المال والتعرف على مدى نجاح المؤسسة الاقتصادية في استثمار أموالها في عملية التنمية الاقتصادية.

5- تساهم المؤشرات المالية على تحقيق الرقابة المالية في المؤسسة الاقتصادية بأشكالها المختلفة، كالرقابة الداخلية والخارجية، وبذلك تعمل المؤشرات على منع حدوث التجاوزات أو الاختراقات التي تحصل في نشاط المؤسسة، مما يعمل على وضع الأداء في المسار الصحيح والمخطط.

6- تعمل المؤشرات المالية على مساندة تحقيق التخطيط المالي في المؤسسة الاقتصادية، في ضوء ما توفره هذه المؤشرات من معرفة تامة بالمركز المالي للمؤسسة في الماضي، والحالة التي وصلت إليها في الحاضر، للوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال واستخداماتها لغرض وضع خطة للمستقبل على أساس علمي سليم

ت- **الاتجاهات التقليدية و الحديثة في تقييم الأداء المالي:** يعتبر الأداء المالي من بين المؤشرات التي يتم على أساسها تقيم الأداء الكلي للشركة لأنه يعتر الأساس الذي على ضوئه يمكن معرفة أن المؤسسة تسير في المسار الصحيح أم لا ومن أجل أن يكون الأداء المالي للمؤسسة كفيء وفعال يجب على المؤسسة أن تقوم بتقييمه، ويأخذ تقيم الأداء المالي اتجاهين هما:

1- الاتجاهات التقليدية في تقيم الأداء المالي: يستخدم في التقييم مؤشرات التحليل المالي والتي تتمثل في[11]:

- **مؤشر الربحية:** وهي النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي
- **مؤشر الرافعة المالية:** هي النسب التي تقيس مدى اعتماد المؤسسات في التمويل على المصادر الخارجية. وتهم إدارة المؤسسة في معرفة أثر المديونية في هيكل التمويل للاستثمارات[12].

المنارة للاستشارات

- **مؤشر توزيع الأرباح:** هي المؤشرات التي تبين سياسة المؤسسات قي توزيع الأرباح وفرص نمو هذه الأرباح في المستقبل[13].
- **مؤشر السيولة:** هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة دون تحقيق خسائر[14].
- **مؤشر النشاط:** يعتبر من أهم المقاييس الذي تستخدمه المؤسسة في معرفة مدى كفاءتها في استخدام المصادر المالية المتاحة، وهو النسبة التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها[15].

2- الأساليب الحديثة في تقيم الأداء المالي: حسب المختصين في مجال المالي والإعمال فان المؤشرات السابقة التي كان يعتمد عليها في تقييم أداء مؤسساتهم الاقتصادية في المجال المالي يشوبها بعض القصور لذا اعتمد في الوقت الراهن على مؤشرات تضمن لهم تقيم أحسن لأداء مؤسساتهم ماليا ورسم واستشراف استراتيجياتهم وسياستهم المالية لضمان أكبر ربح وأحسن قيمة للسهم وبالتالي ضمان استمرارية وتنافسية مؤسساتهم في محيطها و تتمثل المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي في :

- **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):** تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة الشكل المطور لمفهوم الربح المتبقي، وذلك باستعمال مؤشر الربح المتبقي لتستجيب لواقع أخر للمؤسسات تتميز بالضغوط الممارسة من طرف الأسواق المالية، من خلال إيجاد وسائل اتصال تفيد بمعرفة أداء المؤسسات أمام المساهمين[16]
- **القيمة السوقية المضافةMVA** : تعرف على أنها الكفاءة التي تتمتع بها المؤسسة في إدارة مواردها لتحقيق هدفها و هو تعظيم ثروة المساهمين[17] ،كما تبين الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة و رأس المال المستثمر من قبل المالكين و المقرضين، في حين يرى البعض أن القيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية لأسهم المؤسسة و القيمة الدفترية لحقوق المالكين، وبالتالي يتضح مما تقدم أن القيمة السوقية المضافة وفقا للمؤسسة المسوقة تمثل إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين. ولذلك

المنارة للاستشارات

فان هذا المعيار مقياس للمؤسسات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية مضافة موجبة. كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري و التشغيلي للمؤسسة و قدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين(18).

- **بطاقة** الأداء **المتوازية: وهي** عبارة عن نوعية من لتقييم الأداء بموجب مقاييس مالية و غير مالية قابلة للقياس و الفهم بموجبها تعد تقارير الأداء و على مختلف المستويات التنظيمية، و على أساس مبدأ السبب و النتيجة بين المتغيرات القائدة للأداء و هي قائمة مركزية من الأرقام توضح بنجاح الشركة في المجالات المالية و الموارد البشرية، و العمليات و نظم استناد القرار. و هذه الأرقام هي تمثيل لعوامل مهمة تؤثر، بل إنها تقود و توجه نتائج أعمال المؤسسة (19).

ثالثا: أهمية جودة المعلومة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية: يعتبر القرار المالي من أهم القرارات التي يمكن أن تتخذها المؤسسات وخاصة الاقتصادية منها لأن أي مشروع مهما كان حجمه أو نوعه إلا ويحتاج إلى أموال، لكن هاته الأموال يجب معرفة كيف يتم الحصول عليها أي المفاضلة بين مصادر التمويل واختيار الأحسن وكيف يتم توظيفها إذ تعتبر المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية إحدى أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، ولمعرفة الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية سنتناول ما يلي:

أ- **دور المعلومة المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار:** يعتبر قرارات الاستثمار من أهم قرارات الإدارة المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية، وفي غالب هذه القرارات المالية تلجأ الإدارة المالية أملا في زيادة العائد على الاستثمار أو القوة الإرادية من أجل تعظيم ثرة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، ومن أجل ذلك نجد أن الإدارة المالية تسعى إلى توجيه أموالها الاستثمارية في خلق موجودات مالية ، أو استثمارات عينية، ومن أجل أن تكون القرارات المالية المتخذة سليمة ورشيدة يجب أن تعتمد على معلومات ذات جودة عالية التي يوفرها نظام معلومات محاسبي فعال حيث يعرف قرارات الاستثمار على أنه العملية التي على أساسها يمكن تحديد الهيكل الأمثل لحجم الاستثمار

المنارة للاستشارات

داخل المؤسسة الاقتصادية سواء من ناحية المقدار أو من ناحية التشكيل والمحتوى، وبالنظر إلى محتوى ومضمون هذه القرارات يمكن القول أنها تعد من أخطر وأصعب وأعقد القرارات المالية عموما بسبب طبيعة العملية الاستثمارية ذاتها، فالخطأ وسوء اتخاذ القرار يعني خطأ في المنهج الإستراتيجي للمؤسسة يؤدي إلى إمكانية تعرض المؤسسة إلى حالة لا تستطيع ضمان تحقيق أهدافها الإستراتيجية المنشودة، لأن قرارات الاستثمار عوائدها في المستقبل و غير معروفة بدرجة من الدقة والضمان، و بالتالي فإن هذه القرارات لابد وأن تتعرض لدرجة من المخاطر، فكلما زادت الرغبة في تحقيق عائد أكبر كلما زادت درجة المخاطر، لذلك ينبغي تقييم قرارات الاستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين(العائد المتوقع: المخاطر المحتملة) [20]:

ب- **دور المعلومة المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل**: تسعى كافة المؤسسات الاقتصادية في الحصول على رأس المال (الهيكل المالي) الأمثل من أجل مزاولة أنشطتها المختلفة في أحسن الظروف لتحقيق أهدافها المرسومة من خلال القرارات المالية المختلفة وخاصة قرار التمويل حيث يكون أمام المؤسسة الاقتصادية عدة بدائل من أجل اتخاذ القرار المالي المناسب و اختيار المزيج المناسب لمصادر التمويل المختلة الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة المالكين

ت- **دور المعلومة المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار توزيع الأرباح**: تساهم جودة المعلومات المالية والمحاسبية في اتخاذ القرار المالي الخاص بتوزيع الأرباح بحيث يجعل من اتخاذه في ظل هذه المعلومات التي تمتاز بالجودة يحقق أهداف المؤسسة وهو تعظيم قيمتها في سوق الأوراق المالية والذي بدوره يساهم في تحقيق الهدف الرئيسي لها وهو تعظيم ثروة الملاك، اذ يعبر عن قرار توزيع الأرباح بالسياسة التي تقوم على الموازنة بين التوزيعات الحالية وبين التوزيعات المستقبلية، من خلال الاسترشاد بالأدلة والبراهين من أجل اتخاذ قرارات توزيع الأرباح الملائمة لتعظيم قيمة السهم في السوق وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة[21]. كما يقصد بقرار توزيع الأرباح، أنه تلك الدفعات التي يتم دفعها إلى حملة الأسهم من

المنارة للاستشارات

الأرباح التي تحققها المؤسسة من أنشطتها المختلفة، إما على شكل نقد أو أسهم، والنموذج المتبع في تقييم الأسهم يقوم على افتراض أن التوزيعات الآنية أو القريبة سوف تساهم في زيادة قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، ولكن في الوقت ذاته فان توزيع جميع الأرباح دون احتجاز جزء منها سوف يحرم المؤسسة من استثمار المزيد من الأموال لأغراض التوسع والنمو الذي يساهم بزيادة معدلات النمو في الأرباح الموزعة، الأمر الذي سينعكس بآثاره السلبية على قيمة السهم العادي، ولا تستطيع المؤسسة المفاضلة بين أحسن قرار الذي تتخذه في توزيع الأرباح ما لم تكون لها معلومات محاسبية ذات جودة عالية تبني على أساسها القرار المالي الأمثل[22]:

قيمة جودة المعلومة في رسم السياسة المالية للمؤسسة: إن المعلومات المحاسبية المستخرجة **رابعا:** من نظام المحاسبة و المتمثلة في التقارير القوائم المالية، تعتبر من أهم الآليات التي تعتمد عليها في:

أ- **رسم السياسية المالية للمؤسسة:** من أجل تحقيق المؤسسة أهدافها بصفة فعالة ودقيقة يجب أن تعتمد على المعلومات المالية والمحاسبية في رسم سياستها إذ جزء من السياسة العامة و التي تتولى الإدارة العليا وضع أسسها العريضة و تناط بالمدير المالي مسؤولية تنفيذها، من خلال القيام باستعراض ميزات وأشكال النفقات الرأس مالية و تتناول معايير التفريق بين النفقات الرأس مالية و النفقات الإرادية بشيء من التفصيل قبل الحديث عن السياسات المالية و التي من أهمها[23]:

1- سياسة شراء أو استئجار الأصول.
2- سياسة استهلاك الموجودات الثابتة.
3- سياسة بيع و توزيع المنتجات.

ب- **المساهمة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة:** إن التخطيط المالي يعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها الإدارة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية لما له من أهمية في رسم السياسة و الإستراتيجية المالية اعتمادا على المعلومات المالية والمحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات

المنارة للاستشارات

المحاسبي، حيث كلما كانت المعلومات المحاسبية تمتاز بجودة عالية كلما كان لها أهمية بالغة في وضع خطة مالية تستجيب ومتطلبات تحقيق أهداف المؤسسة، حيث يعرف التخطيط المالي على أنه نوع من أنواع التخطيط الذي يهتم بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف و أفضل الشروط كما يهتم بكيفية استثمار هذه الأموال بحيث تحقق أفضل و أعلى عائد للمشروع و بأقل الأخطار و هو علم له قواعد و أصول ويحتاج إلى خبرة في التطبيق و القدرة على التنبؤ و تحليل الماضي و الإعداد للمستقبل[24]. كما ويعتبر التخطيط المالي على أنه عبارة عن مجموعة الجهود المبذولة في سبيل الوصول إلى الخطة المالية التي بموجبها يتم تحديد الأهداف و الإمكانيات والوسائل و السياسات و الإجراءات و القواعد والمدة اللازمة للتنفيذ، لذلك فإن عملية التخطيط المالي لا بد أن تتضمن ما يلي[25]:

- تحديد الأهداف، تحديد و تحليل البدائل التمويلية و الاستثمارية المتاحة.
- اختيار البديل الأفضل، وتوقع ما سوف يكون عليه الحال في المستقبل.

ت- **تساعد عملية المراجعة والتدقيق:** تشمل المراجعة والتدقيق مراجعة النشاط المالي المحاسبي للمؤسسة، حيث تعد القوائم المالية المصدر الرئيسي لتزويد المراجع الخارجي بالمعلومات والبيانات المالية التي تشمل مختلف جوانب المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، فالمراجع الخارجي يقوم بفحص القوائم المالية للتحقيق من أنها معدة وفق المبادئ المحاسبية المعترف عليها، بطريقة تسمح بتقييم النشاط المالي، عن طريق حصوله على أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات المؤكدة لذلك. وعلى المراجع الخارجي التأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية تفيد المؤسسة من خلال تقديمه لتقريره يقدم، مختلف الملاحظات الخاصة بالدورة المالية، السلبية والايجابية، وكل هذه الملاحظات والتوضيحات تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أداءها المالي، وتصحيح الانحرافات من خلال التغذية العكسية لنظام معلوماتها المحاسبي من أجل إعطاء معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية تساعدها في اتخاذ قرارات وخاصة المالية منها، حيث عرفت المراجعة بأنها: فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن الإدلاء برأي فني محايد عن مدى إعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حسابات النتائج[26]. كما

المنارة للاستشارات

يشير المختصون في نظم المعلومات المحاسبية إلى أن أهمية نظم المعلومات المحاسبية من خلال جودة المعلومات المحاسبية المنتجة منه في مجال الرقابة و التدقيق تفوق أية أهمية أخرى لهذه النظم مع عدم تجاهل أهميتها و دورها في الجوانب الأخرى التي سبقت الإشارة إليها، من هنا و لأجل توضيح هذه الأهمية نرى من المناسب تناولها في محورين أساسين هما: [27] أهمية الرقابة على مستوى النظم الفرعية و أهمية الرقابة في تجنب الاحتيال المحاسبي.

خلاصة:

انطلاقا مما تناولناه في بحثنا نستنتج أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية تعمل على تحقيق هدف المؤسسة وهو زيادة ثروة الملاك من خلال الرفع من أدائها الذي يجعلها في أحسن تنافسية في السوق ويؤدي إلى زيادة قيمتها و يضمن لها الاستمرارية والبقاء والنمو، حيث:

- تعتبر المعلومة المالية و المحاسبية ممثلة في التقارير و القوائم المالية أهم مصدر لجودة المعلومات المحاسبية والمالية التي يعتمد عليها في تقييم الأداء الكلي عامة و المالي خاصة للمؤسسة الاقتصادية من أجل إعطاء صورة عن والوضعية المالية لها و مركزها المالي.
- تعتبر المعلومة المالية والمحاسبية ذات الجودة العالية أساس بناء المؤشرات المالية المختلفة التقليدية والحديثة منها و التي على ضوئها يمكن اتخاذ القرارات المالية الرشيدة التي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة و المهتمين بها من داخل وخارج المؤسسة لاتخاذ قرار التمويل أو الاستثمار.
- تتوقف فعالية الإستراتيجية والسياسة المالية و التخطيط و الاستشراف المالي على مدى جودة المعلومات المالية والمحاسبية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة.

الهوامش :

المنارة للاستشارات

(1) – محمد نور برهان وغازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهل، عمان، 1998، ص25-26.

(2) أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2000، ص 46.

(3) مؤيد محمد الفضل و آخرون، لمحاسبة الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الاولى، 2007، ص414.

(4) عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية وجود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، السودان، مجد12، 2011، ص113.

(5) محمد نمر الخطيب وصديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر(النظام المحاسبي المالي SCF) الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر .يومي 29-30 نوفمبر 2011 ، ص8.

(6) مؤيد محمد الفضل و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص413.

(7) عزة الأزهر، مساهمة عرض ومراجعة القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية . وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2013، ص 337.

(8) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2000، ص 38.

(9) توفيق محمد عبد المحسن، اتجاهات في التقييم والتميز في الأداء، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص42.

(10) محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص84.

(11) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص69

(12) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية– مدخل نظري وتطبيقي– دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان ط2، 2011، ص281.

(13) محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص69.

المنارة للاستشارات

(14) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص312.

(15) محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، ، دار المناهج، عمان، الأردن، 2007، ص107.

(16) هواري سويسي، دراسات تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد07، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010، ص60.

(17) فارس ناصف الشبيري، غسان سالم الطالب، مبادئ الادارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص110.

(18) عدنان تايه النعيمي، أرشيد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة الرابعة دار اليازوري العلمية للنشر، عمان،2008، ص145.

(19) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص150

(20) سفيان خليل المناصري، القرارات المالية وأثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 25 .

(21) أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الأسس العلمية و التطبيقية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص373

(22) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص458.

(23) فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظر ي ومحتوى علمي- التمويل- الاستثمار-التخطيط - التحليل المالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2013.، ص 59.

(24) عبد الحليم كراجة، الإدارة المالية بين النظرية و التطبيق, أربد ، 1991، ص 170

(25) فيصل محمود الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص 178.

(26) زاهره عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 17.

(27) رأفت سلامة محمود سلامة، محمد عبد حسين آل فرج الطائي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص214.

المراجع :

- **الكتب:**

المنارة للاستشارات

1- محمد نور برهان وغازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهل، عمان، 1998.

2- أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2000.

3- مؤيد محمد الفضل و آخرون، لمحاسبة الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الاولى، 2007.

4- عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية وجود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، السودان، مجد12، 2011.

5- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2000.

6- توفيق محمد عبد المحسن، اتجاهات في التقييم والتميز في الأداء، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.

7- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة.

8- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

9- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية- مدخل نظري وتطبيقي- دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان ط2، 2011.

10- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص312.

11- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، ، دار المناهج، عمان، الأردن، 2007.

12- فارس ناصف الشبيري، غسان سالم الطالب، مبادئ الادارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

13- عدنان تايه النعيمي، أرشيد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة الرابعة دار اليازوري العلمية للنشر، عمان،2008.

المنارة للاستشارات

14- سفيان خليل المناصري، القرارات المالية وأثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

15- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الأسس العلمية و التطبيقية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

16- عبد الحليم كراجة، الإدارة المالية بين النظرية و التطبيق, أربد ، 1991.

17- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظر ي ومحتوى علمي- التمويل- الاستثمار-التخطيط - التحليل المالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2013.

18- زاهره عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009

19- رأفت سلامة محمود سلامة، محمد عبد حسين آل فرج الطائي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

- **الرسائل والمذكرات:**

1- عزة الأزهر، مساهمة عرض ومراجعة القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية . وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2013.

- **المجلات والدوريات:**

1- محمد نمر الخطيب وصديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر(النظام المحاسبي المالي SCF) الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر .يومي 29-30 نوفمبر 2011

2- هواري سويسي، دراسات تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد07، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010.

المنارة للاستشارات